

□ المنظر المحاسبي لتفعيل ادوات العولمة عبر أليات معايير المحاسبة الدولية

أ. م. د. إبراهيم خليل حيدر السعدي
جامعة فيلادلفيا - كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

ملخص الدراسة

ان وضع معايير دولية محاسبية على شكل نماذج وارشادات عامة تؤدي باصحاب القرارات الاقتصادية استخدام معايير المحاسبة الدولية عند اعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية اصبح مطلب اساسي وضرورة ملحة لمختلف الاطراف في المجتمع الحالي فهذه المعايير قد اثمرت في معالجة الامور المحاسبية على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي. وان عدد كبير من الدول اعتمدت هذه المعايير فقد تجاوزت 150 بلدا. مما نتج عنه ازالة الفوارق الكثيرة التي كانت قائمة البيانات المالية. وبالامكان ان يستفاد متبني العولمة من هذه المميزات التي تقدمها هذه المعايير على الصعيد العالمي.

لهذا فقد اهتم الباحث بالدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبية الدولية اذن هي نظام عالمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كما يتم تحديد الاساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها في جميع الدول كما وان الانترنت التجارة الالكترونية تعتبر القاعدة المادية والفنية لنجاح العولمة التجارية وبالتالي العولمة بمفهومها الواسع هي احد العوامل الاساسية الفاعلة في العولمة وهي ثورة في صنع القرارات التسويقية والشرائية. يترتب عليها الغاء الكثير من مكونات السوق وعناصره كما يترتب عليها خفض في كلفة العمليات التجارية في التجارة الالكترونية. وبذلك سوف يتطرق الباحث بدراسة معايير المحاسبة الدولية ودورها في رفع كفاءة الاداء المحاسبي على مستوى العالم وكيفيه استخدام اسعار التحويل كاحدى ادوات المحاسبية الدولية.

وفي هذه الدراسة تطرق الباحث على قواعد وبناء هيكل العولمة وهي منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي نتشرف على تكوين البنية التحتية الاساسية للعولمة. حيث تسعى لجعل الاقتصاد العالمي اكثر انتفاخا واكثر ترابطا واكثر استقرارا متجاوزا الحدود السياسية والجمركية والبيئة الاستثمارية في كل دول العالم.

مقدمة الدراسة

ظهور العولمة في عالمنا المعاصر وفي الوقت الحاضر نتيجة التطور الهائل والسريع في كافة المجالات الاقتصادية وتحطمت كافة القيود والمحددات بين شعوب العالم حيث ازدهار حركة النقل ونشاط التبادل التجاري الواسع وتعاضمت قوة الشركات المتعددة الجنسيات والبحث الجدي عن الاستثمارات الكبيرة واصحابها من واقع الدائرة المغلقة في دولة واحدة او منطقة واحدة لتتكسر كافة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية وتحويل قوانين الدول بخدمة الاستثمار الواسع وبالتالي لتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة. وقد ساعد على ذلك ظهور معها ثورة المعلومات في انتشار الحاسوب والانترنت.

امام واقع ومفرزات عصر التقنية العالية، ونماء استخدام وسائل التقنية، وتزايد الافتتاح باعتمادها نمطا لتنفيد الاعمال ومرتكزا ومحددا للتطور، وامام اتجاه الدول العربية للدخول في عضوية منظمة التجارة الدولية، وفي ظل متطلبات التجارة الدولية المتمثلة بتحرير التجارة في السلع والخدمات، ودخول الشركات الاجنبية الاسواق العربية كجهات منافسة حقيقية، ولما توفره التجارة الالكترونية من تسهيل عمليات التنافس اذا ما توفرت المكنة لتأديتها وتحققت متطلبات نجاح مشاريعها، فان تجاهلها- عوضا عن انه تعبير عن عدم القدرة على امتلاك ادواتها والتعامل مع تحديات عصر المعلومات- يعدو مغالاة في المحافظة على الانماط التقليدية التي يرى الباحثون انها لن تصمد طويلا، فالانماط التقليدية للتجارة وان كانت لا تزال هي القائمة، فان بنية تنفيذها تحولت شيئا فشيئا نحو استخدام الوسائل الالكترونية، فاذا كانت المصارف لا تزال في غالبيتها تعتمد الوسائل العادية في تنفيذ طلبات العملاء، فانها تعتمد على منظومة من تقنيات العمل المصرفي التي تحل فيها التكنولوجيا يوما بعد يوم في كافة مناحي النشاط المصرفي، مما يجعل تجاهل التجارة الالكترونية في هذا المثال، امتناعا عن التعامل مع الواقع الذي تعيشه فعلا هذه المؤسسات. ونفس القول يرد على كافة القطاعات، ليس نشاط الشحن البحري مثلا ينفذ عبر سلسلة من الوسائط والوسائل التقنية، هل بقي في ميدان النقل والسياحة موضع لم تتم امتته وتحواله الى الانماط التقنية.



طبيعة المشكلة

- هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه ترجمة العولمة على المستوى المالي والاقتصادي ومن ضمن هذه المشاكل والصعوبات هي:
- 1- مشاكل قياس واعداد التقارير المحاسبية التي تنشأ نتيجة العمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية في ظل العولمة.
 - 2- التوحيد والتنسيق بين المبادئ والتقارير المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق الانشطة السياسية والمنظمات المهنية والهيئات المختصة بقوانين العولمة.
 - 3- التحليل المالي للمقارنة على المستوى الدولي حيث يتم المقارنه بين تحليل نتائج اعمال الشركات العاملة في الدول المختلفة.
 - 4- مشاكل توفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها التجارة الالكترونية كاحدى قنوات العولمة.

اهمية الدراسة

تبدو اهمية هذا البحث من خلال دراسة فجوة التوقعات والخيال اللا معقول لصعوبة محددات العولمة والتجارة الالكترونية وشموليته واقع عملها العملي والعلمي حول محيط العالم باسره ونظريات وارهء تطبيق هذا الوقع وكيفية ترجمة المحاسبة الدولية والتجارة الالكترونية من خلال ادواتها للواقع العملي لنجاح عملية العولمة.

فرضيات الدراسة

- على ضوء التحليل الموضوعي لمتغيرات البحث ولمعرفة اثر المحاسبة الدولية والتجارة الالكترونية على العولمة فانه يمكن صياغة الفروض التالية:-
- 1- هناك علاقة بين بيئة التطبيق للعولمة وبيئة معايير المحاسبه الدولية.
 - 2- توجد علاقة بين الادوات المالية للعولمة وادوات المحاسبة الدولية.
 - 3- هناك علاقة في بيئة التقنيات بين مفهومي التجارة الالكترونية والعولمة

اهداف الدراسة

- يهدف هذا البحث الى تناول المعايير المحاسبية الدولية والتجارة الالكترونية من الناحية النظرية من دراسة مدى امكانية استخدام ادواتها كل منها لإنجاح العولمة، كما يهدف هذا البحث ايضا الى بيان مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكذلك الصعوبات التي قد تمر من تطبيقه في سوق العولمة وكذلك تطبيق ادوات التجارة الالكترونية وصعوبة تطبيق هذه المحددات في دراسة العولمة لكثرة محددات العولمة ويمكن تحقيق هذه الاهداف من خلال المحاور التالية:-
- 1- مدى حاجة العولمة لمعايير المحاسبة الدولية.
 - 2- مدى حاجة اجهزة العولمة وسوق العولمة لادوات التجارة والالكترونية والانترنت.
 - 3- الادوات المتوفرة والمستخدمه حاليا لتطبيق نظام العولمة .
 - 4- المحددات الموضوعية العملية امام تطبيق العولمة .

منهجية الدراسة

في سبيل الوصول الى أهداف البحث يتم استقرار أهمية المعايير المحاسبة الدولية بالاستفادة من التناغم والتوافق لهذه المعايير ثم الدراسة النظرية لأدوات التجارة الإلكترونية ومدى شموليتها على الحلول المقترحة لمشاكل العولمة بغرض الوقوف على مدى التناسق بين بعضها البعض من جهة وبين الاستخدام المحاسبية في تطبيقها بالاستفادة من المعايير الدولية من جهة أخرى لما لذلك من اثر جوهري على القوائم المالية ومن ثم التعرف على خصائص جوده المعلومات التي تقدمها العولمة أو التي تقدم للعولمة. حيث اعتمد البحث على المراجع العلمية والبحوث والمجلات العلمية واستقراء الآراء التي خدمت وساعدت على إنجاز البحث.

خطة الدراسة

تم تقسيم البحث الى المحاور الرئيسية التالية:

- 1- المحاسبة الدولية:
- تعريفها- معايير المحاسبة الدولية ومدى الالتزام بها دوليا أسعار التحويل
- 2- العولمة- تعريف العولمة- آثار العولمة مؤسسات العولمة- العوامل الفاعلة في العولمة.
- 3- فاعلية التجارة الالكترونية في العولمة

المحور الاول / المحاسبة الدولية

تعتبر المحاسبة الدولية نظام عالمي تتبناه جميع الدول عن طريق وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي، كما يتم تحديد الاساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير وتطبيقها في جميع الدول، وهذا هو الهدف النهائي للنظام المحاسبي الدولي. كما ان المحاسبة الدولية تتبع الاسلوب الوصفي، وفي ظل هذا التعريف فان المحاسبة الدولية تشتمل على جميع المبادئ والمعايير والطرق والاساليب المحاسبية المختلفة والمستخدمه في كل الدول، أي ان المحاسبة الدولية هي مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في كل دولة على حدة، مما يتطلب من المحاسب ان يكون على علم بالمبادئ المحاسبية المتعددة والمختلفة من دولة الى اخرى، حيث لا يمكن توقع وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية النموذجية والتي يمكن تطبيقها في جميع دول العالم، ومن ثم فان المحاسبة الدولية تمثل مجموعة المبادئ والطرق والمعايير المحاسبية في جميع الدول على اختلاف انواعها، وهذا الاختلاف نشأ نتيجة الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتي تختلف من دولة الى اخرى.

كما ان مفهوم المحاسبة الدولية يشير الى العلاقة بين الشركة القابضة والفروع الاجنبية التابعة لها، أي انه يعتبر من الاساليب المحاسبية التي يجب استخدامها حتى يمكن اعداد وتجهيز القوائم المالية الموحدة للشركة بشكل سليم

وفي هذه الحالة ينصب اهتمام المحاسب على مشاكل ترجمة واعادة تصوير القوائم المالية للشركة التابعة ومن ثم تختلف المشاكل المحاسبية وطبيعة المبادئ المحاسبية التي يجب ان تطبق حسب الدولة التي يتم ترجمة وتعديل القوائم المالية للشركة التابعة التي تقع بها. كما ان المحاسبة الدولية ما هي الا امتداد للمحاسبة المالية حيث ان الاهداف العامة للمحاسبية يجب ان تهتم بالنواحي التالية:-

- (أ) التحليل المالي للمقارنة على المستوى الدولي، حيث يتم المقارنة بين تحليل نتائج اعمال الشركات العاملة في الدول المختلفة.
- (ب) مشاكل قياس واعداد التقارير المحاسبية التي تنشأ نتيجة للعمليات التجارية الدولية ونشاط الشركات الدولية (شركة قابضة وشركات تابعة في عدة دول مختلفة).
- (ج) توفير البيانات المحاسبية التي تحتاجها الاسواق المالية العالمية.
- (د) التوحيد والتنسيق بين المبادئ والتقارير المحاسبية المختلفة على مستوى العالم عن طريق الانشطة السياسية، والمنظمات المهنية والهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية.

مدى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية

يتضح من اهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكون في الغالب اختياريا باعتبارها تمثل معايير ارشادية غير ملزمة دوليا. وبالتالي تكون الاولوية في التطبيق عند اعداد القوائم المالية في الدولة للمعايير والنظم والقوانين المحلية وذلك عندما تختلف عن معايير المحاسبية الدولية، حيث يراعي ما يلي:

- (أ) إذا كانت المعايير المطبقة في القطر اقل من المعايير الذي اقرها الاتحاد الدولي تطبق معايير الاتحاد الدولي.
- (ب) إذا كانت المعايير المطبقة في القطر اكثر واشد قوة من المعايير المحاسبية الدولية تطبق معايير القطر الذي تؤدي فيه الخدمة.
- (ج) اذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الام صالحة واقوى واشد صرامة من المعايير في القطر الذي تؤدي فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم.

ان عولمة المحاسبة يكون مفيدا من الناحية النظرية لان الواقع قد يتضمن انحرافا في مجال التطبيق ولعولمة المحاسبة مجالين أساسيين:-

الأول: تتعلق بالمهنة من حيث إنها خدمة تقدم من خلال مهنيين مؤهلين.

الثاني: من حيث انها ممارسة تقوم على اسس ومعايير علمية ورغم ان دول العالم ما زالت تشهد اختلافا في بعض الممارسات المحاسبية الا ان التقارب العالمي في مجال تبين المعايير الدولية واتباع نفس السياسات المحاسبية يتطور بشكل متسارع.

دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في رفع كفاءة الاداء الحاسبي على مستوى العالم

تقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بدور رئيسي وفاعل في رفع كفاءة وجودة الاداء الحاسبي على مستوى العالم حيث يؤدي اشتراك عدد كبير من خبراء المحاسبة على مستوى العالم في وضع المعايير المحاسبية الدولية واخذ آراء العديد من المنظمات المحاسبية والاستشاريين من ذوي الخبرة للوصول الى معايير محاسبية على درجة عالية من الكفاءة والجودة تمثل نموذجا يصف ما يجب ان يكون عليه التطبيق العملي، وبالتالي رفع كفاءة الاداء الحاسبي على مستوى العالم.

ويتم رفع كفاءة الاداء الحاسبي كذلك على مستوى العالم عن طريق معايير المحاسبة الدولية من خلال قيام الدول المختلفة من بالاستفادة والاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية عند وضع واصدار المعايير المحاسبية الخاصة بتلك الدولة.

تطبيق المعايير الدولية

لا شك أن تجربة التناغم أو التوفيق حققت نتائج هامة على صعيد التقريب نحو المعايير الدولية. لكن دولا أخرى قررت الاستفادة من التجربة المتقدمة للمعايير الدولية وتريح أجهزتها المهنية من عناء التوفيق لتتبني تطبيق المعايير الدولية مباشرة. وقد سار على هذا الطريق بعض الدول العربية الأكثر التصاقا بالأسواق الدولية كالأردن ولبنان وغيرها على صعيد دول العالم.

ومهما تكن المعايير المحلية على طريق التناغم فإنها بلا شك مرحلة وستلغى لدى الاستعداد لتطبيق المعايير.

وسواء تم تبني التناغم أو التوحيد فإن ذلك يلقي على المهنة المحلية عبئا كبيرا يتجلى في متابعة المعايير الدولية أو المحلية وشرحها وتدريب أعضاء المهنة على تطبيقها وإزالة العقبات أمام ذلك التطبيق.

بيئة الحاسب الدولية

تتأثر المحاسبة الدولية بمجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية وهي كما يلي:

(أ) المؤثرات الداخلية:

- 1- المالكين.
- 2- فعاليات المنشأة
- 3- المالية ورأس مال السوق.
- 4- الضريبة.
- 5- الاحتراف المحاسبي.
- 6- ثقافة وبحوث المحاسبة.
- 7- النظام السياسي.
- 8- الجو الاجتماعي .
- 9- نمو وتطور الاقتصاد.
- 10- التضخم.
- 11- النظام القانوني.
- 12- النظام المطبق.
- 13- المجتمع.
- 14- العوامل الدولية.

(ب) المؤثرات الخارجية:

- 1- العوامل الاجتماعية.
- 2- العوامل السياسية.
- 3- العوامل الدينية.
- 4- العوامل الاقتصادية.
- 5- العوامل القانونية.

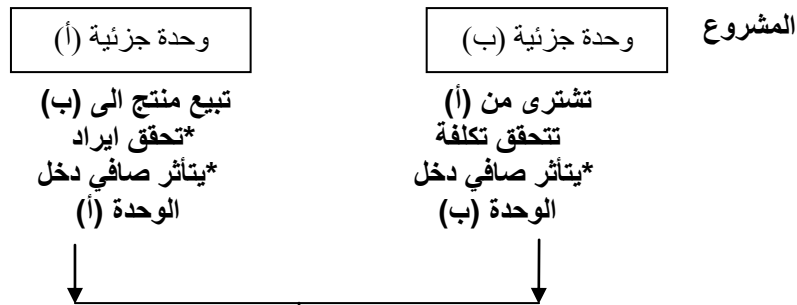
وهذه العوامل لها تأثير كبير على طبيعة وعمل النظام المحاسبي المتبع في تلك الدولة، حيث يعكس تأثيرها على القواعد واسس ومفاهيم المحاسبة المعمول به في تلك الدولة. كما أن أهداف المحاسبة الدولية هي توفير البيانات والمعلومات المحاسبية لأغراض المستفيدين الخارجيين والداخليين وتمثل مستخدمي المعلومات والبيانات الداخلية هم:-

- 1) أصحاب ومالكي الشركات الدولية وشركات الأعمال الدولية.
- 2) المقترضون والمستدينون.
- 3) الجهات الحكومية الداخلية.
- 4) إدارة الشركة الداخلية.
- 5) الجهات الداخلية الأخرى.

كما تتأثر المحاسبة الدولية بالاجتهادات والاتجاهات بين المحاسبين وخضوع أمور محاسبية كثيرة للتقدير الشخصي وهي نقطة الضعف في المحاسبة عموماً مما يدعو إلى التفكير العام بين المحاسبين الاتفاق العام على معايير محاسبية موحدة تلقى القبول العام، فبينما يرى (Kohler) إن المعيار هو نموذج يعتمد على العرف ويحظى بالقبول العام، يرى (Littleton) بأن المعيار المحاسبي هو أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة.

أسعار التحويل Transfer Pricing

في المشروعات اللامركزية نجد أن الوحدات الجزئية فيها تعمل كوحدات مستقلة. وفي هذه الحالة يستخدم نظام الرقابة الإدارية أسعار التحويل بتنسيق ولتقييم الأداء في هذه الوحدات الجزئية. أما المنتج الوسيط **intermediate product** فهو منتج يتم تحويله من وحدة جزئية إلى أخرى في نفس المشروع. حيث قد يتم تشغيل إضافي لها ثم بيعها إلى العميل الخارجي. أما سعر التحويل **Transfer Price** فهو السعر الذي تحدده الوحدة الجزئية (سواء كان جزء أو قسم..) داخل المشروع لمنتج هذه الوحدة الجزئية وذلك لتحويل هذا المنتج إلى وحدة جزئية أخرى داخل نفس المشروع. ويؤدي سعر التحويل إلى وجود إيراد للوحدة الجزئية البائعة وتكلفة شراء بالنسبة للوحدة الجزئية المشتريّة. مما يؤثر على الدخل التشغيلي لكل وحدة جزئية وهو المقياس الأساسي لاداء كل وحدة جزئية داخل المشروع.



وهو اساس تقييم الاداء لكل من الوحدتين (أ)،(ب)

شكل (1 - 4)

أسعار التحويل بين وحدتين جزئيتين داخل المشروع

الطرق المختلفة لتسعير التحويل

توجد 3 طرق عامة لتحديد سعر التحويل وهي:

1- أسعار تحويل مبنية على أسعار السوق.

2- حيث قد تختار الإدارة العليا استخدام سعر نفس المنتج في السوق الخارجي.

أسعار تحويل مبنية على التكلفة

قد تختار الإدارة العليا استخدام تكاليف إنتاج المنتج الذي يرد القسم الثاني شراؤه. هذه التكاليف قد تكون التكاليف الصناعية المتغيرة، التكاليف الصناعية الكلية شاملة نصيب الوحدة من الوظائف الأخرى مثل التسويق والتصميم وخدمات العملاء.

3- أسعار التحويل التفاوضية:

عندما تكون الأجزاء الجزئية بالمشروع لها حق المفاضلة بين شراء احتياجاتها من خارج المشروع او من وحدة جزئية أخرى بالمشروع .

وكتطبيق عملي على أسعار التحويل اجرينا الدراسة التالية:

إحدى شركات البترول الأمريكية الموجودة في مصر لها 3 أقسام يعمل كل منها كمركز ربحية.

- يقوم قسم الإنتاج باستخدام البترول الخام من حقل قريب من سفاجا.

- يقوم قسم النقل بعملية نقل البترول خلال أنابيب بترول تقوم بنقل البترول الى السويس.

يقوم قسم التكرير بتكرير البترول في السويس ويؤدي ذلك الى انتاج الجازولين (وللتبسيط افترض ان الجازولين هو المنتج الذي يمكن بيعه في قسم التكرير وان كل 2 برميل من البترول الخام ينتجان برميلا واحدا من الجازولين).

ومن المفترض أن تكون التكلفة المتغيرة لكل قسم متغيرة حسب تكلفة واحد كل قسم:

- البراميل من البترول الخام الذي ينتجه قسم الإنتاج .

- البراميل من البترول الخام الذي ينقله قسم النقل .

- البراميل من الجازولين الذي ينتجه قسم التكرير.

أما التكاليف الثابتة للوحدة فتعتمد على أساس تقدير المخرجات الدورية من البترول الخام الذي من المتوقع إنتاجه ثم نقله وكمية إنتاج الجازولين الذي من المتوقع إنتاجه.

وتقوم الإدارة المركزية للشركة بالتقدير عن كل تكاليف وإيرادات العمليات الغير وطنية باستخدام الدولار مستخدمين معدل الاستبدال الساند.

* يستطيع قسم إنتاج البترول الخام بيعه في منطقة سفاجا بسعر 13 دولار للبرميل.

* يقوم قسم النقل بشراء البترول الخام من قسم الإنتاج بالشركة ثم يقوم بإرساله الى سفاجا ثم بيعه الى قسم التكرير.

وتبلغ طاقة النقل في خط النقل الواحد من سفاجا الى السويس 40,000 برميل من البترول الخام يوميا .

* لدى قسم التكرير (في السويس) طاقة إنتاجية 30,000 برميل بترول خام.

وهو المأخوذ من قسم الإنتاج في منطقة سفاجا (متوسط 10,000 برميل يوميا) .

أما البترول الذي يتم شراؤه من الشركات المنتجة الأخرى يسلم الى مصنع السويس فيبلغ متوسط 20,000 برميل يوميا بسعر 18 دولار للبرميل.

* يقوم قسم التكرير ببيع الجازولين الذي ينتجه بسعر 52 دولار للبرميل.

افترض أنه يمكن حساب الدخل التشغيلي للقسم حسب 3 طرق أسعار التحويل:

الطريقة (أ): أسعار التحويل المبينة على أسعار السوق.

الطريقة (ب): أسعار التحويل المبينة على أساس 110% من التكلفة الإجمالية (حيث تشمل التكلفة الإجمالية على تكلفة المنتج الذي تم الحصول عليه بالإضافة الى التكاليف المتغيرة والثابتة للقسم).

الطريقة (ج): أسعار التحويل التفاوضية.

أما أسعار التحويل لكل برميل من البترول الخام حسب كل طريقة فهي كالتالي:

(يلاحظ أن تكلفة التحويل للداخل حسب الطريقة (ب) موضحة بالعلامة*)

* الطريقة (أ): أسعار التحويل حسب سعر السوق:

- من قسم الإنتاج الى قسم النقل = 13 دولار.

- من قسم النقل الى قسم التكرير = 18 دولار.

* الطريقة (ب): أسعار التحويل على أساس التكلفة على أساس 110% من التكلفة الكلية:

- التكلفة من قسم الإنتاج الى قسم النقل = $1.1(6+2) = 11$ دولار.

- التكلفة من قسم النقل الى قسم التكرير = $1.1(3+1+*8.8) = 14.08$ دولار.

* الطريقة (ج): أسعار التحويل المعتمدة على أسعار السوق والأسعار المبيّنة على تكاليف التمويل:

- من قسم الإنتاج الى قسم النقل = 10 دولار.

- من قسم النقل الى قسم التكرير = 167.5 دولار.

يوضح الشكل رقم (1) صافي الدخل لكل 100 برميل بترول خام سحب كلا من الطرق الثلاث لتسعير التحويل. وقد أدت أسعار التحويل الى وجود دخل للقسم البائع وتكلفة مقابلة للقسم المشتري. وكلاهما يلغى الآخر عند إعداد قائمة دخل موحدة للشركة ككل .

يوضح الشكل أنه ليس لطرق التسعير أي تأثير على قرارات الإنتاج حيث يبلغ إجمالي الدخل التشغيلي للشركة. حيث ما يتغير دخل الشركة ككل من كل أقسام الإنتاج والنقل والتكرير لكل 100 برميل من البترول الخام وهو 700 دولار.

(إيرادات 2600 دولار ناقص التكاليف 800 دولار للإنتاج)

(إيرادات 2600 دولار ناقص التكاليف 400 دولار للنقل)

(إيرادات 2600 دولار ناقص التكاليف 700 دولار للتكرير)

وذلك بغض النظر عن طريقة أسعار التحويل المستخدمة.

ويوضح بقاء صافي دخل الشركة كما هو أننا نريد جذب الانتباه نحو تأثير طرق أسعار التحويل على الدخل التشغيلي لكل قسم. حيث يختلف الدخل حسب كل طريقة.

حيث يبلغ الدخل التشغيلي 420 دولار في قسم الإنتاج.

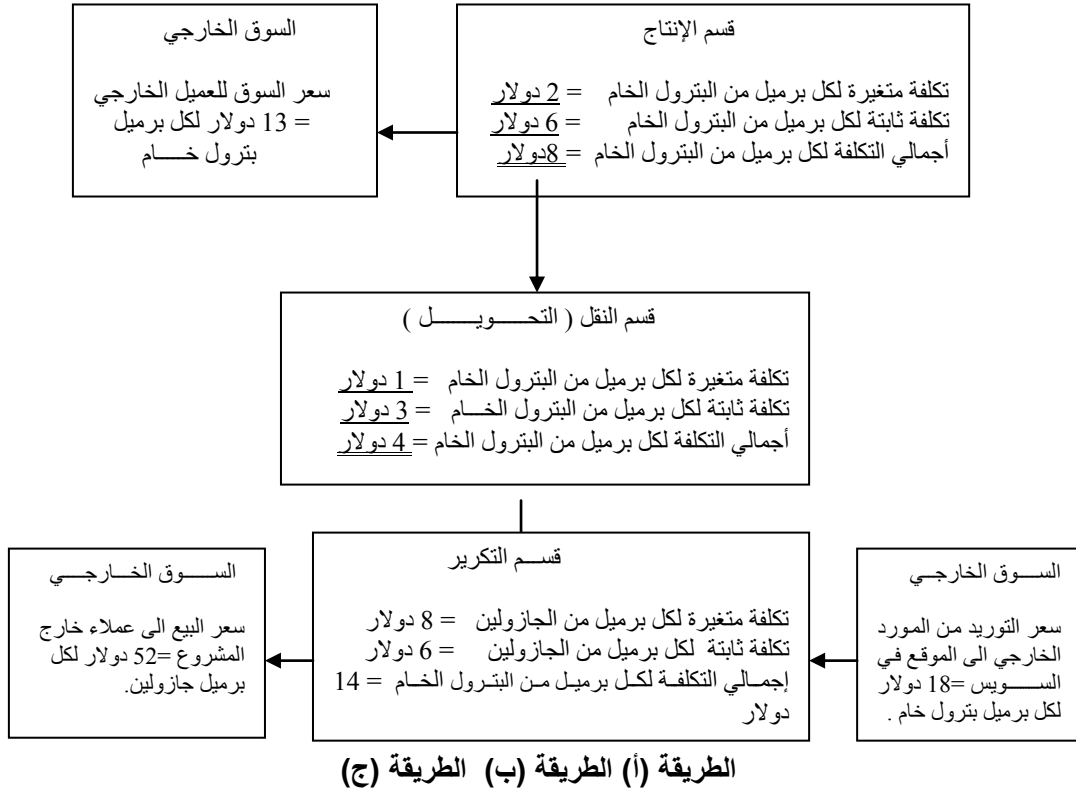
حيث يبلغ الدخل التشغيلي 175 (100-275) دولار في قسم النقل .

كما يبلغ الدخل التشغيلي 392 (100-492) دولار في قسم التكرير.

ويلاحظ أنه يمكن لكل قسم أن يختار طريقة أسعار التحويل المناسبة له حيث يرغب كل قسم في تضخيم أرباحه وعلى ذلك فسوف يختار قسم الإنتاج أسعار السوق، بينما يختار قسم التحويل طريقة التفاوض ويختار قسم التكرير طريقة 110% من التكلفة.

ويوضح الشكل 1 أن صافي الدخل 700 دولار مما يوضح أن العملية هي تقسيم الأرباح على الأقسام بطريقة أو بأخرى. ولكن إذا كانت الحالة مختلفة بحيث تؤثر على إجمالي ربح الشركة ككل فيختلف موقف مدير المشروع كله حيث يضغط على مدير أحد الأقسام في الاختيار حتى تحقق الشركة كلها أكبر أرباح ممكنة.

شكل (1)
بيانات شركة البترول



تمويل داخلي تمويل داخلي تمويل خارجي

حسب اسعار السوق حسب 11% من التكلفة حسب السعر التفاوضي

(1) قسم الإنتاج		
الإيراد 10,8,8,13 دولار × 100 برميل خام		
يطرح		
تكاليف متغيرة للقسم 100×2 برميل خام	200	
تكاليف ثابتة 100×6 برميل خام	600	
دخل تشغيلي للقسم	80	
	500	
(2) قسم النقل		
الإيراد 16,75,14,08,18 دولار × 100 برميل خام		
يطرح		
تكاليف تحويل داخلي 100×13,8,8,10	100	
تكاليف متغيرة 100×1 برميل خام	300	
تكاليف ثابتة 100×3 برميل خام	300	
	100	
(3) قسم التكرير		
إيرادات 52 × 50 برميل جازولين		
يطرح		
تكاليف تحويل داخلي 16,75, 14,08,18 × 100 برميل خام	1675	
تكاليف متغيرة 50×8 برميل جازولين	400	
تكاليف ثابتة 50 × 6 برميل جازولين	300	
	100	
	225	
	492	
	100	
		صافي دخل القسم

اسعار التحويل الدولية واعتبارات الضرائب

في الغالب ما يكون لاسعار التحويل تأثير على الضرائب وهي تشمل كلا من ضرائب الدخل وضرائب المرتبات وضرائب الخدمات، وضرائب المبيعات وضرائب القيمة المضافة والضرائب المتعلقة بالبيئة. ويهدف الجزء التالي الى توضيح عوامل الضريبة خاصة ضريبة الدخل لاعتبار هام في قرارات اسعار التحويل .

افترض بيانات شركة البترول السابق إيضاها بالشكل (1)
افترض أن قسم الإنتاج الموجود في المكسيك ويسدد ضرائب الدخل للمكسيك 30% من الدخل التشغيلي. وان كلا من قسمي النقل والتكرير يوجدان في الولايات المتحدة ويسدد كلا منها 20% من الدخل التشغيلي كالضرائب.
وتهدف الشركة الى تقليل إجمالي تسديدات ضرائب الدخل. وذلك باستخدام طريقة 110% من طريقة التكلفة الإجمالية لتسعير التحويل، كما يتضح من الجدول التالي:

ضرائب الدخل على 100 برميل من البترول الخام			الدخل التشغيلي لـ 100 برميل من البترول الخام			
الاجمالي 6 (5) + (4) =	قسم النقل (5) (2) × 0.2 =	قسم الانتاج (4) (1) × 0.3 =	الاجمالي (2) + (1)	قسم النقل (2)	قسم الانتاج (1)	طريقة تسعير التحويل
190 دولار	40 دولار	150 دولار	700 دولار	200 دولار	500 دولار	1- طريقة السوق
148	124	24	700	620	80	2- 110 من اجمالي التكلفة
160	100	60	700	500	200	3- السعر التفاوضي

تؤدي الاعتبارات المتعلقة بالضرائب إلى وجود قضية أخرى قد تتعارض مع أهداف أسعار التحويل. افترض أن سوق البترول الخام في سفاجة سعر منافس. في هذه الحالة يتفق سعر التحويل المبني على السوق يحقق هدف الكفاية ويعطي دافعا على بذل الجهود وهو أيضا يساعد الشركة على تقييم الربحية الاقتصادية لقسم الإنتاج. ولكنه مكلف من وجهة النظر الضريبية.
وقد تفضل شركة البترول استخدام طريقة 110% فوق التكلفة لهدف التقرير الضريبي ولكن في المكسيك تعرف السلطات المسؤولة أن الشركة تهدف إلى تقليل الدخل الموضح في التقارير في المكسيك انه من الأفضل تحويل أي أرباح إلى قسمي النقل والتكرير خلال قانون سعر التحويل.
أما قانون الضرائب بالولايات المتحدة فيشمل اعتبارات الضرائب في الشركات المتعددة الجنسية سواء للأصول المادية أو المعنوية بين الشركة وأقسامها الأجنبية أو شركاتها التابعة الأجنبية بحيث يساوي سعر الشراء من أي جهة خارجية في العمليات المشابهة وتؤكد القوانين الضريبية الأمريكية انه يمكن ان يتم تسعير التحويل بأسعار السوق أو التكلفة. نسبة إضافية.
ويلاحظ أن سوق المنافسة الكاملة للبترول الخام في سفاجة قد يؤدي إلى استخدام سعر السوق المبني على التمويل من قسم الإنتاج إلى قسم التحويل (النقل). وقد ترى إدارة الشركة أن سعر التحويل يجب أن يكون أقل من سعر السوق لأن قسم الإنتاج ليس لديه أي تكاليف توزيع أو تسويق عند بيع البترول الخام إلى قسم النقل. وحسب كود الإيراد الداخلة بالولايات المتحدة، يمكن لشركة البترول أن تحصل على موافقة مسبقة على تحديد تسعير التحويل من السلطات الضريبية .

المحور الثاني / العولمة المعاصرة: تعريفها اثارها. مؤسساتها

شغلت ظاهرة العولمة العديد من الباحثين والمفكرين المعاصرين في شتى ميادين المعرفة، وفي مختلف مجالات الحياة، فكانت موضوعا لمقالات وبحوث ومؤتمرات وعنوانا لبرامج وندوات ومحاضرات في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة وغير تقنيات الاتصال الحديثة، أدلى كل بدلوه لتأطير هذه الظاهرة وتحديد مفهومها ومساراتها والموقف منها، فكانت أكثر الظواهر إشكالية وإثارة للنقاش.

وقد جاءت تعريفاتها متباينة بتباين الرؤى حولها، فمنهم من عبر عنها بلفظة (الكونية) أو الكوكبية، ونظر إليها بالمفهوم الشمولي على إنها التداخل الواضح لأموال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة (عبد الله، 1997: ص 46-47).

ومن الباحثين من نظر إلى العولمة من الزاوية الاقتصادية فوصفها بأنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقانة ضمن إطار من حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية والشركات الرأسمالية الضخمة" (الحمش، 1998: ص 26؛ الأطرش، 2000: ص 9).

أما من المنظور الثقافي الاجتماعي، فقد عرفها أحد الباحثين بأنها "تعميم ثقافة واحدة وسياساتها وهيمنتها على غيرها من الثقافات، ومحاولة إحلال هذه الثقافة الواحدة على الثقافات الأخرى 0000 في أساليب التفكير، والتعبير، والتذوق الفني، وأنماط السلوك والتعامل، والنظرة إلى الحياة والكون" (الاسد، 1999: ص 151). وفي السياق ذاته أكد الزيرة بان العولمة هي "توحيد القيم حول المرأة والأسرة وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والملبس، وإنها توحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات وإلى الآخر وإلى القيم وإلى كل ما يعبر عن السلوك" (الزيرة، 2000: ص 151).

ووصف الجابري العولمة بأنها "أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وفرق بينها وبين (العالمية)، بعد الأخيرة تفتح على العالم وثقافته والاحتفاظ بالاختلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي" (الجابري، 1998: ص 14).

أما من الناحية السياسية فقد وصفت العولمة بأنها "الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحرية الفردية، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية" (الزيرة، 2000: ص 151).

ويرى البعض أن مصطلح العولمة ارتبط بالمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية وبالثورة التكنولوجية والاتصالية وثورة المعلومات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، والتي كانت سببا في الدخول في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد (محمود، 2000، ص 24 - 25)

وبينما انشغل الباحثون في صياغة التعريفات الأنفة الذكر، فقد انشغل دعاة العولمة في الغرب وعلى رأسهم أمريكا بهاجس التنظير لها لكي يثبتوا أن العولمة هي أيديولوجية المستقبل، ويضعوا تفسيراً مقبولا لما يجري أو ما يراد إيصاله إلى العالم، لكي يكون هناك إطار مرجعي أو غطاء فكري يستند إليه وتمثل ذلك الإطار أو البديل النظري بمقولة (فرانيس فوكوياما) نهاية التاريخ أو ما أطلق عليه بنهاية الأيديولوجية أحيانا أو الانتصار النهائي للرأسمالية. وكذلك الفكرة المناقضة لها التي عبر عنها (صموئيل هنتنغتون) بحتمية الصراع بين الحضارات (الربيعي، 2000: ص 187).

ويمكن من خلال الاستعراض السابق لمفاهيم العولمة وتعريفاتها القول بأنها: ظاهرة عالمية امتدت تأثيراتها في جوانب متعددة من الحياة، وأخذت أبعادا اقتصادية وسياسية وثقافية- اجتماعية واعتمدت المعلوماتية محتوى لها للتغيير، وتقنيات الاتصال المتطورة وسيلة للتأثير. كما أنها ارتبطت بالتأطير النظري الذي يمثل فلسفة منتجها في أمريكا والغرب عموما والمالكيين لزام التفوق الحضاري بأبعاده المختلفة.

لقد تركت العولمة بمفاهيمها وابعادها مسارات للتأثير في الدول والمجتمعات المستهلكة لها، فجاءت ردود الأفعال والمواقف لتلك الدول والمجتمعات بصيغة (تحديات) و (مواجهات)، وأخذت أشكالا متباينة على الصعيد الفكري والإجرائي رسميا كان ام جما هريا. ولعبت التيارات والانتماءات الفكرية للأفراد والجماعات، والمصالح السياسية والاقتصادية للدول الأثر الكبير في تحديد المواقف من ظاهرة العولمة. وقد طرح الكتاب والمثقفون العرب أسئلة عديدة في هذا المجال من قبيل: ما الموقف من العولمة؟ ما مخاطرها؟ كيف السبيل لمواجهتها؟ ما انعكاساتها على الثقافة العربية؟ كيف يمكن وقاية الخصوصية في الوطن العربي؟

وقد يكون العالم على أعتاب تحول جديد في علاقة المركز بالأطراف، من أوربية إلى آسيا من جديد بمفردها أو في لقاء مع إفريقية وكما تجسده الثقافة العربية الإسلامية في آسيا وإفريقية، وكما انتقلت

الروح من الشرق إلى الغرب عبر آلاف السنين، فقد تعود الروح من الغرب إلى الشرق من جديد في المستقبل القريب أو البعيد {وتلك الأيام نداولها بين الناس} آل عمران: 140/3
أوسع ولا بد في هذا السياق من تعميق روح المسؤولية والحوار والأخلاقية بين حضارتنا الإنسانية، الواحدة فالإحساس العميق بالمسؤولية كما يشير إلى ذلك المفكر الألماني هانس جونس (2) يوصل الإنسان إلى تأهيل علاقات أخلاقية جديدة من خلال الترابط الخلاق بين القيم الإنسانية والتكنولوجيا .

إن تجربة الإنسان في مسيرة العولمة في وجهها المتشائم والآخر المتفائل هي واحدة من التجارب الكثيرة في عمر الحياة على الأرض ولعل في الكون أيضا فالإنسان هو الصانع الأساسي لهذه التجربة. وهذه التجربة التي تخطت كل الحدود الجغرافية والثقافية ودخلت عبر حضارة "الصورة"، إلى عين كل إنسان تقريبا، مرشحة لان توسع هذه الدائرة لتنتقل إلى فضاءات ارحب، فلم يعد البشر يتعايشون ضمن ما اصطلح على تسميته بالقرية الكونية الواحدة بل اضحى الوعي بالكون يزداد فضولا وتوسعا، فكما يشير إلى ذلك عالم المستقبلات الأمريكي ألفين توفلر في الوعي الكوني لم يشمل ويتركز التفكير على تجربة الإنسان في حضارته الأرضية بل أن الأفق يتوسع بعيدا في هذا الكون الهائل.

ولعل هذا يحقق نبؤه واحد أو أكثر من الكتاب الأمريكيين المعاصرين شهرة وهو هندرسون حين انتقد بأسلوب تهكمي هذا المناخ اللامعقول في الحضارة الأمريكية فيقول: "أن تتوقع في عصر الجنون الأمريكي ألا يصيبك الجنون هو بالطبع ضرب من الجنون، ولكن السعي للعقلانية يمكن أن يكون ضربا من الجنون". مع بداية الألفية الثالثة هناك أفكار يرددها عدد كبير من المنظرين الغربيين تقول بعد أن انتهى الغرب من عولمة الاقتصاد، فالخطوة الثانية يجب ان تكون عولمة الثقافة. هذه التي يفترض أن تشكل ركيزة من الركائز الأساسية لدعم بناء النظام العالمي الجديد.

فالعولمة بكل وجوها السلبية والإيجابية وكما يشير إلى ذلك الكاتب الأمريكي توماس فريدمان هي "شاملة وواسعة النطاق". تفرض قواعدا على الجميع دون ان تترك لهم حرية الخيار فهي تتسع لتمتد إلى 195 دولة، خالقة بذلك حضارة عالمية واحدة من خلال ما تفرضه من احكام وقواعد متجانسة تتجاهل الظروف الخاصة لأي دولة او مجتمع، متناسية بذلك تمايز الهويات الثقافية والحضارية للشعوب. وتستقر التوترات الاجتماعية، ويترسخ بؤس التوترات الدولية، وبدلا من شعار التفاعل والتكامل ومقولة القرية الانسانية العالمية يعطوا شعار " صدام الحضارات".

1- آثار العولمة

توفر العولمة فرصا وتفرض تحديات في آن واحد، وعلى الدول أن تعمل جاهدة من أجل الحصول على اكبر قدر من المكاسب والتقليل من التحديات أو المخاطر. وتفيد العولمة المنتجين المتسمين بالكفاءة ولكنها تلحق ضررا بالمنتجين الأقل تنافسية، وتحد من قدرة الدول وخصوصا النامية منها على وضع سياسات مالية واقتصادية مستقلة، وتمكن العولمة الدول من الوصول إلى أسواق إلى أسواق اكبر، والحصول على أصناف أكثر من المنتجات بأسعار تنافسية وبذلك يستفيد المستهلكون، كما تمكن العولمة الدول من اجتذاب راس المال وتتيح لهم فرص الاستفادة من التطور التكنولوجي. وتؤدي هذه العوامل إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعية الحياة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مزايا العولمة لا تتوزع بشكل متكافئ بين كل الدول النامية والمتقدمة.

وفي الوقت الذي تتيح فيه العولمة للدول فرصا اكبر للتصدير، تفتح أبواب هذه الدول للاستيراد. وبالتالي قد تؤدي إلى ارتفاع حاد في واردات الدول قليلة التنافسية مما يؤثر سلبا على حسابها الجاري. هذا علاوة على أن حرية انتقال رؤوس الأموال المتاحة ضمن العولمة، وان كانت مفيدة للدول التي تتمتع باستقرار اقتصادي، فإنها من الأرجح أن تلحق ضررا بالدول ذات الاقتصاديات الهشة بحيث تهدد الاستقرار الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، تجعل العولمة الدول النامية أكثر عرضة للتأثير بالتقلبات التي تطرا على السياسات المالية والنقدية المتبعة في الدول المتقدمة. فارتفاع سعر الفائدة نسبيا في تلك الدول يؤدي إلى ارتفاع تكاليف خدمة المديونية في الدول النامية كما قد يقلل من تدفق رؤوس الأموال إليها.

واخيرا، قد تحد العولمة من إمكانية الدول في الاستفادة من فرض الضرائب والرسوم كمصدر هام للإيرادات في الميزانية، لأنها تسهل "هجرة" المشاريع الاقتصادية إلى الدول التي تفرض معدلات اقل من الرسوم والضرائب.

2- مؤسسات العولمة

هناك ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبناء هيكل العولمة وهي:

- 1- منظمة التجارة العالمية
- 2- صندوق النقد الدولي
- 3- البنك الدولي، وهي تشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية للعولمة، حيث تسعى لجعل الاقتصاد

العالمي اكثر انفتاحا، واكثر ترابطا، واكثر استقرارا وانضباطا متجاوزة في ذلك الحدود السياسية للدول. تشكل المؤسسات الثلاثة شكل من أشكال الفوقية فهي اشبه بحكومة العالم. تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة وهي اخطر المؤسسات المتعلقة بالعولمة وهي تسعى لجعل الأسواق العالمية المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة فهي المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد وهي المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي حيث تسيطر على ما يزيد عن 95% من حجم التجارة الدولية.

ومن اجل حماية المنافسة فان منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة
مثل:

- 1- الدعم الحكومي للصادرات.
- 2- الإغراق- قيام بعض المصدرين بتخفيض أسعار السلع والخدمات المصدرة عن الأسعار المحلية.
- 3- إزالة كافة الحواجز الجمركية التي تقف أمام حركة التجارة.

الجدير ذكره هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تسيطران سيطرة شبه تامة على هذه المؤسسات حيث تسيطر واشنطن تقليديا على اختيار رئيس البنك الدولي بينما تسمى أوروبا رئيس صندوق النقد الدولي. وعندما تتعارض مصالح الطرفين فان مؤتمرات منظمة التجارة العالمية تفشل كما حدث في مؤتمر المنظمة الأخير الذي عقد في سياتل الأمريكية، حيث فشل اجتماع سياتل في الاتفاق على اقامة جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف لعدم اتفاق مصالح الطرفين (الأمريكي والأوروبي)، وقد اتفق الطرفين على اعتبار النظام التجاري الدولي أحد أركان النظام التجاري الدولي أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي والسلام العالمي والتنمية المتواصلة.

ورغم الاحتجاجات الشعبية التي تتم على اجتماعات منظمة التجارة العالمية وغيرها من مؤسسات العولمة وهو يعكس القلق الشعبي والغضب الذي تثيره العولمة، إلا أننا وفي المقابل نجد حكومات الدول وخاصة الفقيرة منها تتلهف للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. هذه اللفتة هي افضل مؤشر لدعم العولمة من قبل حكومات الدول الفقيرة.

العوامل الفاعلة في العولمة

هناك عوامل عديدة فاعلة تضيف للعولمة قوة التحقق، وقوة التواجد والوجود الفعلي المادي الملموس. عوامل رئيسية ذات قوة تأثير هائلة تدفع إلى المزيد من التعولم نذكر منها:

- البيانات والتقارير المالية (عبر المحاسبه الدوليه) وقد تكلمت عنها في المحور الاول:-
- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- التجارة الإلكترونية.
- شبكة الاتصالات العالمية.
- التغطية الإعلامية الكونية (المحطات الفضائية).
- المنظمات غير الحكومية.

الإنترنت: ليست الإنترنت سوى جهاز راديو متنقل يمكن أن يستخدمه الهواء فيما بينهم. الرأي السائد حول الإنترنت في ذلك الحين لدى الكثير من الناس، لم أورد هذه الأمثلة لمجرد التندر، هذه أمثلة حية على الخطأ الفادح الذي يمكن أن تقع فيه التقديرات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية المذهلة. الأمر نفسه يتعلق بالتجارة الإلكترونية. تطورات التجارة الإلكترونية على الإنترنت جاءت على شكل انفجار لا يعلم أحد مدداه الآن. عمر التجارة الإلكترونية بشكلها الحالي لا يزيد على خمس سنوات. ولكننا الآن نستطيع أن نتعلم من دروس الماضي. لنعد إلى مثال السيارة. عند اختراع السيارة كانت هناك توقعات معقولة، كان من المتوقع أن تزدهر صناعات المواد الأساسية مثل الزيت والفولاذ والزجاج والمطاط، كان من المتوقع بالمقابل أن تتأثر جهات أخرى سلبا، مثل الخيول ومنتجي البلوط وصانعي العربات. لكن من كان يتخيل أن تحدث السيارة تغييرات اقتصادية واجتماعية على أوسع نطاق. مثل ظاهرة نشوء الضواحي حول المدن. وتلوث الجو، وازدياد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط حتى طبيعة العمل تغيرت بفعل السيارة، اصبح الناس يسكنون في مناطق بعيدة نسبيًا عن أماكن عملهم وذلك لان لديهم القدرة على التنقل بسرعة في المحيط الجغرافي، كذلك أدى إلى اختراع السيارة إلى نشوء ظاهرة الطرق العامة الواسعة هذا هو سبب إطلاق ثورة المعلومات لذلك علينا عند دراسة ظاهرة التجارة الإلكترونية أن نكون مدركين لابعاد هذه التسمية، سنأتي على صياغة تعريف دقيق إلى حد ما لمفهوم التجارة الإلكترونية هي وسيلة لإدارة وتسيير

الأعمال. أن الاهتمام الشديد الذي تحظى به اليوم، في وسائل الإعلام والسياسة العامة والإدارات التنفيذية للشركات، إنما ينبع من إمكانياتها الهائلة وليس من أثارها الحالية على الاقتصاد .

من النظرة السائدة الآن إلى التجارة الإلكترونية تصطبغ حكما بالطبيعة الاقتصادية لعناصر التجارة التقليدية ولكن بطلانها بالمنتجات التي أفرزتها ثورة المعرفة والبيانات والاتصالات. معنى ذلك أن إحكامنا عن التجارة الإلكترونية ستكون مكبلة بثقل الماضي إلى حد لا يستهان به. ومرد ذلك إلى أن المستقبل ما يزال في طي الغيب. التجارة الإلكترونية تتميز الآن بخصائص المنتجات الرقمية (الثورة الرقمية) التي هي كتابة عن الثورة الإلكترونية وعالم الكمبيوتر. الأنماط السلوكية للاعبين الرئيسيين في حقل التجارة الإلكترونية لها خصائصها المميزة سنأتي على تحليل الطبيعة الإلكترونية للبانعين والمشتريين والوسطاء الجدد، وكذلك العمليات السوقية للتجارة الإلكترونية. هذا السوق الإلكتروني وهذه ملاحظة مهمة لا يزال ننظر إليه من منظار السوق التقليدي الذي عهدناه طيلة حياتنا بمعنى انه ما يزال ينظم عملياته حول انتقال المنتجات. نحن لا نمارس أعمالنا وسط سوق وظيفته الأساسية سواء كان سوقا إلكترونيا أو خلاف ذلك. هي تيسير وسائل التعاملات بالسلع والخدمات. هذا الشبه بين السوق المعهودة والسوق الإلكترونية شبيه خادع سيوصلنا إلى نتائج غير صحيحة حول التجارة الإلكترونية. التجارة الإلكترونية ليست مجرد وسيلة أخرى للتسوق، تضاف إلى الوسائل المعهودة مثل التسوق عن طريق الهاتف، أو طلب سلعة ما بالبريد من خلال الكاتالوجات، أو التسوق من المنازل عن طريق الشبكات الخاصة بذلك.

المحور الثالث/ فاعلية التجارة الإلكترونية في العولمة

التجارة الإلكترونية كأي ظاهرة من الظواهر الفاعلة في العولمة وفي المجتمعات لا بد لها من شروط وظروف ببنية مساعدة ومحفزة لها، وبعد عدم توافرها محددًا لنموها أو ظهورها. كما أن التجارة الإلكترونية تتطلب تغييرات في تشريعات وقوانين التجارة لضمان الاستخدام الآمن للتقنيات الجديدة. والتغيير يستدعي بالضرورة توعية بهذه التقنيات واعلام إدارات المؤسسات والشركات بمبررات استخدام هذه التقنيات وشروط الانتفاع السليم منها، وعادة لن يكون من السهل إقناع الجميع بذلك، وفيما يلي إيجاز لاهم المحددات المحتملة أمام ظاهرة التجارة الإلكترونية:-

أولاً: المحددات التكنولوجية

تعتمد التجارة الإلكترونية على الاستخدام الكفاء لشبكات الإنترنت، وهي بذلك تتطلب:

1. إجادة التعامل مع الحاسوب.

2. توفر شبكة اتصالات حديثة.

وهي بذلك تعتمد على مدى التقدم التقني الحاصل ومستوى المهارات البشرية المتاحة. أن عدم توفر بنية تحتية معلوماتية وطنية هو أحد المحددات الأساسية للانتفاع من تقنيات التجارة الإلكترونية .

ثانياً: المحددات المالية والقانونية

تتمثل المحددات المالية والقانونية في اللوائح الخاصة بإنشاء الأعمال، وقيود التأسيس، وقوانين الاستثمار، والنظام الضريبي، ووسائل انتقال الأموال عبر الحدود وخاصة نظم الدفع وتحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية

ثالثاً: المحددات الأمنية

تعد الضمانات المتاحة في النظام الاقتصادي شرطاً لنجاح التجارة الإلكترونية من حيث متانة الاقتصاد واستقراره وقدرته على توفير الحماية الكافية للمشاريع خاصة ما يتصل بالمعلومات وحقوق الملكية الفكرية. أن التقنيات المتقدمة لوسائل الاتصال تواجه احتمالات عالية في تعرض المعلومات للسرقة أو الفيروسات.

رابعاً: المحددات السلوكية

تعد الخصائص الشخصية والنمط الثقافي للمستهلك والأطراف الأخرى المستخدمة لتقنيات التجارة الإلكترونية من العوامل الجوهرية لمدى كفاءة الاستخدام وفاعليته.

مزايا التجارة الإلكترونية

توفر التجارة الإلكترونية مزايا عديدة ومتنوعة سواء للشركات أو العملاء أو المنتجين والمستهلكين نذكر منها:

- 1- النفاذ إلى السوق العالمي بسهولة، مما يؤدي إلى توسيع السوق المحتمل وتحسين الاتصالات حيث يمكن لكل مستخدم الإنترنت مشاهدة المعلومات الموضوعية عن المنتج أو الخدمة مما يتيح الفرصة لتسويق المنتج أو الخدمة في السوق المحلي والعالمي.
- 2- إتاحة كافة المعلومات عن المنتج أو الخدمة سواء في شكل صور أو رسومات أو كتابة كما يمكن وصف المنتج أو الخدمة صوتياً مع إتاحة الفرصة لطرح أسئلة من قبل العملاء والرد عليهم.
- 3- استمرار وجود المعلومات على مدار الساعة، وبذلك تستطيع الشركات عرض سلعتها وخدماتها باستمرار على العملاء.
- 4- تضائل الوقت والتكلفة عن السلعة أو الخدمة، نتيجة لخفض تكاليف إجراء الاتصالات وعقد الصفقات

هذه المزايا لا تتحقق بدون تحديات نذكر بعضها منها

- 1- المؤسسات التي تنفذ أعمالها من خلال الشبكة تواجه مشاكل قانونية جديدة، أمنية، خاصة، منها مدى قانونية رسالة إلكترونية كعقد ملزم.
- 2- الحاجة إلى مقاييس أمنية إضافية للتأكد من أن البيانات والأنظمة يمكن الاعتماد عليها وسارية المفعول والحاجة إلى تطويرها باستمرار.
- 3- لأن معظم المعلومات سوف تجمع وتخزن إلكترونياً فإن الشركات يجب أن تطور مقاييس لضمان الخصوصية لزيائهم وللشركة.
- 4- في حالة تنفيذ أعمال على نطاق عالمي فإن الشركات ستواجه مشاكل تتعلق باللغة، الثقافة، العملة.
- 5- الاعتماد الكبير على التكنولوجيا وشركات الأعمال، مع تجارة الإنترنت فإن تعطل أي وحدة من وحدات الشبكة يعني تعطل الأعمال.
- 6- المؤسسات التي تعتمد على شركاء الأعمال أن حكومات أجنبية لتوفير إمكانية الدخول على الشبكة، التخزين، الشحن، الفوترة أو العديد من وظائف الأعمال العادية الأخرى. فإن عدم تمكن أحد هؤلاء الشركاء من الوفاء بالتزاماته فإن الأعمال ستتأثر ولذلك فإن هذه الأعمال درجة مخاطرتها عالية خصوصاً للشركات الصغيرة

نتائج اختبار الفرضيات

تحليل الفرضية الأولى: نتائج

الفرضية الأولى (فرضية العدم): من خلال تحليل الدراسة في المحور الأول تبين هناك حرية اختيار استخدام المعايير من عدم استخدامها مما قد يؤثر على فاعلية معايير المحاسبة الدولية عند استخدامها في بيئة العولمة. وكما يلي.

يتضح من أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يكون في الغالب اختيارياً باعتبارها تمثل معايير إرشادية غير ملزمة دولياً. وبالتالي تكون الأولوية في التطبيق عند إعداد القوائم المالية في الدولة للمعايير والنظم والقوانين المحلية وذلك عندما تختلف عن معايير المحاسبة الدولية، حيث يراعي مايلي:

(أ) إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أقل من المعايير الذي أقرها الاتحاد الدولي تطبق معايير الاتحاد الدولي.

(ب) إذا كانت المعايير المطبقة في القطر أكثر وأشد قوة من المعايير المحاسبية الدولية تطبق معايير القطر الذي تؤدي فيه الخدمة.

(ج) إذا كانت المعايير المطبقة في الدولة الأم صالحة وأقوى وأشد صرامة من المعايير في القطر الذي تؤدي فيه الخدمة تطبق معايير القطر الأم.

تحليل الفرضية الثانية: نتائج

الفرضية الثانية (فرضية العدم):

2- توجد علاقة بين الأدوات المالية للعولمة وأدوات المحاسبية الدولية.

هناك عوامل عديدة فاعلة تضيف للعولمة قوة التحقق، وقوة التواجد والوجود الفعلي المادي

الملموس. عوامل رئيسية ذات قوة تأثير هائلة تدفع إلى المزيد من التعولم نذكر منها:

البيانات والتقارير المالية (عبر المحاسبة الدولية) وقد تكلمت عنها في المحور الأول: -

- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

- التجارة الإلكترونية.

- شبكة الاتصالات العالمية.

- التغطية الإعلامية الكونية (المحطات القضاية).

- المنظمات غير الحكومية.

من هذه الدراسة اعلاه يتضح ان أدوات المحاسبة الدولية هي ليست الا واحدة من مجموعة عوامل فاعله في أدوات العولمة. وعليه لا يمكن اعتبار العلاقة بين أدوات العولمة وأدوات المحاسبة الدولية منهج متكامل للعولمة.

نتائج تحليل الفرضية الثالثة: (فرضية العدم)

3- هناك علاقة في بيئة التقنيات بين مفهومي التجارة الإلكترونية والعولمة.

تتمتع تقنية التجارة الإلكترونية عن غيرها من التقنيات التقليدية بعدة مميزات، ومن أهمها التالي:

1- الوجود الواسع **Ubiquity**، من منطلق أن التجارة الإلكترونية متواجدة في كل مكان وفي كل

الأوقات، فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء، أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان بوساطة الكمبيوتر وبللمسة بسيطة على الموقع الذي يرغب بزيارته، وبضغط عدة أزرار يمكنه الإطلاع على المنتج وشراؤه.

2- التداول العالمي **Global Reach**، تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها تخطي

حدود الدول والوصول إلى أي مكان في العالم وبضغط زر بسيطة على الكمبيوتر ودون تكلفة تذكر، على النقيض من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محليا ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق. معايير عالمية **Universal Standards**، وهي مقاييس أو معايير شبكة الانترنت، التي يتم من خلالها تعاملات التجارة الإلكترونية وبشكل موحد بين دول العالم، أما التجارة التقليدية فتخضع لمعايير ومقاييس محلية تعتمد على الدولة نفسها، فمقاييس التجارة الإلكترونية تخفض تكلفة الدخول إلى أسواق المنتجات بشتى أشكالها، بينما مقاييس التجارة التقليدية خاضعة لسياسات الدول وتكلفة دخول أسواق تلك الدول تختلف من دولة إلى أخرى .

3- موارد معلومات غنية **Information Richness**، فالتجارة الإلكترونية ومن منطلق

تمكنها من الوصول لجميع المستهلكين وفي شتى أنحاء العالم تزود المستهلك بمعلومات كثيرة ، بواسطة استخدام الشركات لجميع وسائط التكنولوجيا الرقمية، كالوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية، بينما في التجارة التقليدية كانت آلية تزويد المعلومة تعتمد وبشكل رئيسي على مقابلة المستهلك وجها لوجه.

4- التواصل **Interactivity**، تعد التجارة الإلكترونية آلية تواصل ذات فاعلية عالية جدا، من

منطلق أنها وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل والتاجر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تفتقد التجارة التقليدية لهذا النوع من الاتصالات، فلو أن إحدى الشركات أعلنت عن بضائعها عبر التلفاز، فمن غير الممكن أن يتواصل العميل مع المعلن عبر الجهاز، ولكن هذا التواصل أصبح ممكنا عبر التجارة الإلكترونية.

5- كثافة المعلومات **Information Density**، من المعروف بأن شبكة الانترنت جعلت

المعلومات كثيفة وذات نوعية ممتازة وحديثة، وبشكل مشابه قللت التجارة الإلكترونية من آلية البحث عن المعلومات والتخزين ومن تكلفة الاتصالات من جهة، ومن جهة أخرى زادت هذه التقنية من التوقيت الملائم للمعلومة **Timeliness** ودقتها كذلك.

من هذه الدراسة يتضح هناك اختلاف كبير في قنوات العولمة وقنوات التجارة الإلكترونية وان

تشابهوا في مجال الانترنت لكنهم مختلفين في مجال الوجود الواسع والتداول العالمي وموارد المعلومات والسبب يعود ان التجارة الإلكترونية هي نظام اقتصادي فقط بينما العولمة نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي.

النتائج والتوصيات

- 1- إن تنفيذ العولمة فإن الاقتصاد العالمي سوف يواجه مشاكل تتعلق بظروف كل دولة كاللغة والثقافة والعملية، وعادات وتقاليد الشعوب والنظرة التشاؤمية لمبدأ العولمة حسب تصور كل دولة.
- 2- من الناحية القانونية فإن العقود التي تبرم عبر التجارة الإلكترونية كالإنترنت مثلا لا يمكن اعتبارها قانونية وبالتالي فهي غير ملزمة للجميع وسوف يكون بالصعوبة المسيطرة على التزوير والغش والسرقة.
- 3- إن الاعتماد الكلي على تكنولوجيا المعلومات من خلال التجارة الإلكترونية فإن تعطل أي وحدة من وحدات الشبكة يعني تعطل الأعمال المتعلقة بها.
- 4- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في كل الشركات في العالم سوف يقلل الكثير من الفروق المحاسبية وبالتالي القضاء على مشكلة تنوع التطبيق المحاسبي في العالم.
- 5- يجب عدم تبني تجربة التناغم أو التوفيق على صعيد التقريب نحو المعايير الدولية لكي لا يلقي على المهنة المحلية للمحاسبة عبئا كبيرا فإنها بلا شك مرحلة وسوف تلغى عند الاستعداد لتطبيق المعايير الدولية مباشرة.
- 6- لا بد من الاعتماد على أسعار التمويل الدولية لكي تحل مشكلة المحاسبة عن ترجمة العملات الأجنبية وكذلك فإن إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة والتي تقع بعض شركاتها التابعة في دول أجنبية تمثل مشكلة محاسبية أخرى.

قائمة المصادر

أ- المصادر العربية

- 1- الأستاذ الدكتور حسين القاضي. د. مأمون توفيق حمدان. المحاسبة الدولية الطبعة الأولى، الإصدار الأول عام 2000.
- 2- الدكتور يوسف محمود جربوع د. سالم عبد الله حلس المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية الطبعة 1 - 2001.
- 3- الأستاذ الدكتور سناء القباني المحاسبة الدولية 2002-2003 الدار الجامعية.
- 4- د. حسن حنفي- العولمة بين الحقيقة والوهم .
- 5- فاضل خليل إبراهيم/ مجلد بحوث مستقبلية كلية الأدياء الجامعة- العدد الثامن 2004م.
- 6- مجلد المجمع العربي للمحاسبين القانونيين-20
- 7- صموئيل هنتغتون مفكر سلطة تانك تانك. أمريكا.
- 8- سهيل فرح - العولمة الثقافية ومصير الحضارات. مركز الدراسات الاستراتيجية بيروت 2004 م ص 43-52.
- 9- الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة اسكوا 2002 الامم المتحدة نيويورك 2002، 02-0231 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .
- 10- روبرت كروندين/ العولمة ومستقبلها ص- 4. 1999.
- 11- الأستاذ عبد الرؤوف الربابعة مجلة المدقق الأردنية العدد 52-53 شباب 2003.

ب- المصادر الأجنبية

- 1-Mohamed A.E1-Erian, Globalization and The Arab Economies .From marginalization To Integration.P.5 The Egyptian Center For Economic studies, july 1997.
- 2- Alfen to vler . 3- Mocsow 1996 p.521.
- 3- Thomas L. Fridman , New York Times, sept. 1997.
- 4- Uoir: Hons Jonas. Le prinipe de Responsabilitd, une Ethique pourla civilization Technodogue. (paris , ed cerf,1992).